الأمم المتحدة

A/62/550

الجمعية العامة

Distr.: General
21 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز قدمه رئيس الجمعية العامة عن الحوار الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية (نيويورك، ٢٣-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

أولا - مقدمة

١ - عقدت الجمعية العامة حوارها الرفيع المستوى الثالث المتعلق بتمويل التنمية في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في مقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ''توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة''.

٢ - افتتح الاجتماع سرغيان كريم، رئيس الجمعية العامة. وأدلى ببيان كل من الأمين العام، بان كي- مون، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، داليوس تشيكوليس. وألقى عشرون وزيراً وخمسة عشر من نواب الوزراء والعديد من المسؤولين رفيعي المستوى من أكثر من مائة حكومة بيانات في الجلسة العامة. كما أدلى بكلمات فيها ممثلو أصحاب المصالح المؤسسية الرئيسية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وخُصص اليوم الثاني لست موائد تفاعلية مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفصول الستة لتوافق آراء مونتيري، تلاها حوار تفاعلي غير رسمي. وكان من ضمن المشاركين في تلك الاجتماعات غير الرسمية وزراء وممثلو حكومات آخرون رفيعو المستوى، وممثلو سبع وعشرين منظمة دولية، وتسع وثلاثون منظمة من منظمات المجتمع المدني وكبار ممثلي القطاع الخاص.

291107 291107 07-61095 (A)

وكانت عناوين الموائد المستديرة، ورؤساؤها المشاركون والمحاورون الرئيسيون فيها على النحو التالي:

- المائدة المستديرة ١: ''تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية'': الرئيسان المشاركان كوادوو باه وايردو، وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، من غانا، وبيتر مورز، المدير العام للتعاون الإنمائي، من بلجيكا، والمحاور الرئيسي كارلوس براغا، مستشار أقدم لشؤون الحد من الفقر والإدارة الاقتصادية لدى البنك الدولي؛

- المائدة المستديرة ٢: ''تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة'': الرئيسان المشاركان هينة رباني خار، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، من باكستان، ولاسلو فاركونيي، وزير دولة، وزارة الشؤون الخارجية، من هنغاريا، والمحاور الرئيسي السيد خليل حمداني، مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المؤسسات، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

- المائدة المستديرة ٣: ''التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية'': الرئيستان المشاركتان أولغا ألغايبروفا، وزيرة دولة، وزارة الشؤون الخارجية، من جمهورية سلوفاكيا، وباتريسيا أورانتيس، وزيرة التخطيط والبرمجة، من غواتيمالا، والمحاورة الرئيسية فالنتين روغوابيزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية؛

- المائدة المستديرة ٤: ''زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية'': الرئيسان المشاركان أ. ب. ميرزا محمد عزيز الإسلام، المستشار الفخري للشؤون المالية، من بنغلاديش، ومارجاتا راسي، وكيلة وزارة الخارجية، من فنلندا، والمحاور الرئيسي السيد جيفري ساكس، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية ومدير مشروع الأمم المتحدة للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

- المائدة المستديرة ٥: ''الدين الخارجي'': الرئيسان المشاركان تجيكيرو تويكا، نائب وزير المالية، من ناميبيا، وسعادة السيد سالفادور دي لارا، المدير العام للمنظمات الإقليمية الاقتصادية ومتعددة الأطراف، وزارة الشؤون الخارجية، من المكسيك، والمحاور الرئيسي السيد مارك بلانت، نائب المدير، إدارة وضع واستعراض السياسات، صندوق النقد الدولي؛

- المائدة المستديرة ٦: ''معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية'': الرئيسان المشاركان إدواردو غالفيز، مدير السياسات متعددة الأطراف، وزارة الشؤون الخارجية، من شيلي، وأندرياس مافرويانيس، الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة، والمحاور الرئيسي

جومو كوامي سندارام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - كما نظر الاجتماع في تقرير الأمين العام المتعلق بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/62/217). كما وردت الإشارة بكثافة إلى المسائل التي نوقشت خلال ''جلسات الاستماع'' مع قطاع الأعمال في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ومع المجتمع المدني في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ويرد أدناه موجز المناقشات التي جرت في الجلسة العامة والموائد المستديرة واجتماعات الحوار التفاعلي.

ثانيا - تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٤ - رأى عدة متكلمين أنه على الرغم مما أُحرز من تقدم في مختلف المجالات، ما زالت هناك مسألتان خطيرتان تستدعيان المعالجة. أولاهما أن عددا كبيراً من البلدان لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وثانيهما أن حالة اللامساواة قد استفحلت سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة. ويتطلب التصدي لهاتين المشكلتين الوفاء التام بالالتزامات التي تعهد بها جميع الشركاء في توافق آراء مونتيري.

٥ - وشدد عدة ممثلين على أن الحكم الرشيد هو أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي وتنمية مستدامة. وهذا يستدعي وجود دولة قوية تتحلى بالشفافية وتخضع للمساءلة، ومؤسسات حكومية سليمة وديمقراطية. كما يستدعي حماية حقوق الإنسان والبيئة، وتكافؤ الفرص للجميع، والمساواة بين الجنسين. ولوحظ أن العناصر الأساسية الأخرى للحكم الرشيد تشمل إنتهاج سياسة نشيطة إزاء تنظيم المشاريع، وفسح المجال للمبادرة الحرة، وتوفير العمل اللائق، والبنية الأساسية المناسبة، وحماية حقوق العمال، ونظام ضريبي عادل وفعَّال لتمويل خدمات عامة فعَّالة.

٦ - وأشار عدة مشاركين إلى أن البلدان النامية تبذل جهودا كبيرة للوفاء بعهد توافق آراء مونتيري. فقد أدخل عدد كبير من البلدان النامية إصلاحات في السياسات ساعدت على تحسين مقومات الاقتصاد الكلي المحلي، على نحو قلص من التضخم وزاد من معدلات النمو الاقتصادي. وقد شهدت أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فترة غير عادية من النمو في فترة السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة. ومن المهم الحفاظ على هذا الاتجاه والعمل على أن تلحق به تلك البلدان التي تخلفت عن الركب.

٧ - وفي الميدان الاقتصادي، تكتسي سياسات الاقتصاد الكلي السليمة طابعاً حيوياً، حسب رأي عدد من المشاركين. وتحدد هذه السياسات إلى مدى بعيد مناخ الاستثمار

والاستقرار العام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولوحظ أيضا أن إنتهاج سياسات سليمة في الاقتصاد الكلي في البلدان الصناعية الكبرى له دور حاسم في إيجاد بيئة دولية مواتية. وأبرز العديد من المتكلمين أنه بتزايد تأثير العولمة على الظروف الاقتصادية المحلية، تصبح إدارة الشؤون المالية والنقدية بعناية أكثر أهمية. وفي هذا السياق، أشار هؤلاء المتكلمين إلى جانبين هامين هما: صياغة الأطر المالية والمتعلقة بالديون في الأجل المتوسط، وحيز السياسات، ولا سيما من أجل تنفيذ سياسات مواجهة التقلبات الدورية. ولوحظ أيضا أن العمالة الكاملة يجب أن تكون أحد الأهداف الرئيسية لسياسات الاقتصاد الكلي.

٨ - ولاحظ عدد من الممثلين أن عدداً كبيراً من البلدان النامية قد حررت أنظمتها التجارية وحسَّنت مناخها التجاري، الأمر الذي أطلق العنان لموارد جديدة كبيرة من القطاع الخاص لتمويل التنمية. وشددوا على أهمية تهيئة بيئة مشجعة على الاستثمار بالنسبة لقطاع خاص يتسم بالحيوية. ولوحظ أن تحسين الثقة في السوق لا يشجع الاستثمار الداخلي فحسب، وإنما يجلب أيضا التدفقات الأجنبية، فضلا عن مساعدته على منع هروب رأس المال.

٩ - ويبين تنوع قصص النجاح، في نظر العديد من المشاركين، أن مفهوم ''مقاس واحد يلائم الجميع'' إنما هو مفهوم مخادع. إذ من اللازم أن يضع كل بلد استراتيجية إنمائية وطنية ذاتية، تأخذ بعين الاعتبار ظروف البلد الخاصة. وفي ذلك السياق، أشار بعض الممثلين إلى أن بذل جهد كبير في تنمية الموارد البشرية وإتباع استراتيجية تصديرية ناجحة كانا عاملين رئيسيين في إحداث نمو سريع ومستدام.

١٠ - وشدد عدد كبير من المتكلمين على أن التنمية البشرية هي أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأنها العامل الأهم إطلاقا في القضاء على الفقر. إلا أن الاستثمارات المحلية في العديد من البلدان، ليست وحدها كافية لتحقيق تقدم سريع في التعليم والصحة والتغذية، إذ تُعد زيادة التعاون المالي الدولي أمراً حاسماً في تكميل الموارد المحلية. وثمة حاجة إلى تحسين تنمية الموارد البشرية لتعزيز القدرات المهنية، لا سيما القدرات الإدارية، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية. ولاحظ العديد من المشاركين أن ''هجرة الأدمغة'' وما يرتبط بها من عوامل الجذب والدفع تشكل مسائل ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها. ولوحظ أيضا أن المساهمة التي يمكن أن يقدمها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية تحظى باعتراف مطرد.

١١ - وأشار عدة متكلمين إلى أن النساء يمثلن أكثر من نصف سكان المعمورة، وأن النهوض بهن ركن أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية.

علاوة على ذلك، أشاروا إلى أن تشجيع المساواة بين الجنسين مسألة أخلاقية فحسب، وإنما تعتبر النساء في الأسر والمجتمعات والبلد ككل فاعلات أساسيات في التغيير، والتمكين لهن من شأنه أن يزيد كثيراً إمكانات التنمية في أي بلد.

١٢ - ويُعد النظام الضريبي الفعَّال والعادل في نظر العديد من المشاركين عاملاً حاسماً في تعبئة الموارد المحلية. إذ أن توفير الخدمات الاجتماعية على نحو كاف، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، يتطلب نظاما ضريبيا يعمل بشكل سليم، وإدارة ضريبية فعَّالة. والقاعدة الضريبية الوطنية في العديد من البلدان النامية ضعيفة نسبيا ويمكن تحسينها. ويبدو من الضروري في العديد من البلدان تعزيز النظام الضريبي وجعله أكثر تطوراً. كما أن تعزيز الإدارة الضريبية هو مفتاح مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية.

١٣ - وشدد عدد كبير من المندوبين على الأهمية الحاسمة لتنمية القطاع المالي المحلي - وهو مبدأ عملي أساسي في توافق آراء مونتيري. ويتطلب تعزيز القطاع المالي المحلي وتعميقه تقوية المؤسسات. وفي بعض الحالات بناء مؤسسات جديدة، وتحسين الأنظمة المالية، وتعزيز المراقبة. وفي هذا الصدد، هناك الكثير مما ينبغي عمله في أغلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية، خصوصاً من أجل تيسير وتوسيع إمكانية الوصول إلى رأس المال طويل الأمد، وتقديم التمويل الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير الحصول على الأموال بالنسبة للمؤسسات الصغرى والنساء والقطاع الريفي وفقراء المدن. ومن الضروري تقديم المساعدة التقنية لتنمية النظام المالي المحلي، لا سيما أسواق رأس المال طويل الأمد. وينبغي لهذا الغرض تعزيز التعاون الدولي، لا سيما عن طريق المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

١٤ - وأبرز عدد من الممثلين أهمية وجود قطاع مالي جامع، وركزوا على دور التمويلات الصغرى في البلدان النامية. ويكتسي الحصول على الخدمات المالية على نطاق واسع طابعاً حاسماً بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي في العادة جزء من القطاع الخاص يتسم بحركية كبيرة ويوفر قسطا معتبرا من مجموع العمالة؛ ومن دون الوصول إلى التمويل الكافي، غالبا ما تُعرقل إمكانات النمو. علاوة على ذلك، قال عدة مشاركين إن زيادة حصول النساء على الخدمات المالية أمر حاسم في تمكينهن. كما لوحظ أيضا أن التمويلات الصغرى كان لها أثر كبير منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. فقد أثبتت أنها أداة أساسية لتقديم الخدمات المالية للفقراء. ومن ثم، من المهم تشجيع الجهود الوطنية والدولية لتعزيز التمويلات الصغرى وتعميمها على جميع البلدان النامية.

١٥ - وقال عدد من المشاركين إن دروسا هامة قد استُخلصت من اشتغال المصارف الوطنية الإنمائية. إذ يمكن لهذه المصارف أن توفر رأس مال طويل الأمد للاستثمارات، بما في ذلك للبنية الأساسية، وأن تصل إلى الأنشطة المنتجة غير الممولة تمويلاً كافياً من قبل، مثل الزراعة. ويمكنها أيضا أن تضطلع بمهام أخرى من قبيل التخفيف من المخاطر وتقديم المساعدة التقنية للمؤسسات.

١٦ - وأضاف بعض الممثلين بأن الكيانات العامة والخاصة تعكف حاليا على استحداث صكوك مالية جديدة، غالبيتها من السندات، لا بالعملة الأجنبية فحسب، بل وبالعملات الوطنية أيضا وعلى نحو متزايد. وهذه الفرص متاحة أيضا للاقتصادات الصغيرة الحجم، لا سيما من خلال تضافر الجهود وإنشاء أسواق إقليمية للسندات.

ثالثا - تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

١٧ - نوه عدد كبير من المشاركين إلى الاتجاهات الإيجابية في الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية منذ بداية الألفية الجديدة. بيد أن معظم هذه التدفقات ما زال متركزا في عدد صغير من البلدان. ويتمثل التحدي الأساسي في إيجاد طرائق للمحافظة على هذه الاتجاهات الإيجابية بحيث يتسنى لجميع الدول النامية الاستفادة منها. وأشير إلى وجود ارتفاع مفاجئ في الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان النامية، إذ وصلت نسبته إلى ١٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام ٢٠٠٧، لكنه يأتي غالبا من عدد قليل من الاقتصادات الناشئة الكبرى. بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية يشكل بصورة متزايدة موردا هاما من موارد الاستثمار للبلدان ذات الدخل المنخفض.

١٨ - وأوضح العديد من الممثلين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية قاربت ٤٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٦، ومع ذلك فإن معالجة شح هذه التدفقات إلى أفريقيا والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، يعتبر مهمة مركزية من حيث تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، وأولوية أساسية من أولويات مؤتمر الدوحة. بيد أن هذا الشح ناجم إلى حد كبير عن استخدام سياسات غير ملائمة، لا سيما السياسات المحلية منها. كما شدد بعض المشاركين على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي عندما تتوفر إمكانيات معقولة لاستغلال الموارد الطبيعية أو عندما تتوفر بيئة أعمال سليمة.

١٩ - أشار العديد من المتكلمين إلى أن في وسع البلدان القيام بالكثير لتحسين بيئة الأعمال فيها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة وملائمة للسوق. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، نوه عدد من المتكلمين إلى ضرورة أن تحاول الحكومات توفير أطر تنظيمية وقانونية مستقرة وشفافة وبسيطة؛ ومكافحة الفساد؛ وتوفير البنى الأساسية الملائمة للنقل والاتصالات والكهرباء. وأشير إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحسين توافر المعلومات عن البلدان المتلقية المحتملة قد تساعد أيضا في تعبئة الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٠ - ورأى العديد من المشاركين أن توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر أمر هام، لا سيما عندما تأتي الاستثمارات بتكنولوجيات جديدة وحديثة. ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا أساسيا في نقل التكنولوجيا، وزيادة فرص العمل، والنهوض بخطة العمل اللائق، وإقامة الروابط مع الشركات المحلية، وإنماء المهارات التقنية والقدرات الإدارية. ونوّه العديد من المتكلمين إلى أهمية الاستثمارات المسؤولة اجتماعيا. وينبغي للاستثمارات الأجنبية أن تحترم حقوق العمال وأن تساعد في القضاء على الفقر، وأن تشجع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أشار عدد من المشاركين، في هذا السياق، إلى أهمية العمل الذي يقوم به كل من اتفاق الأمم المتحدة العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ونظرا لضخامة حجم تدفقات رأس المال وتزايدها في مختلف المناطق، دعا المشاركون أيضا الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تجميع بيانات أفضل عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية وإليها، الرسمي منه والخاص، بالإضافة إلى بيانات عن السياسات المحلية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٢١ - وأشار بعض المشاركين إلى أن تعزيز أواصر التعاون الدولي يمكن أن يسهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية. كما يمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تعزز برامجها الخاصة بالبنى التحتية، وأن تسهل الحد من المخاطر وتقدم الضمانات والمساعدة التقنية. كذلك يمكن أن تنظر برامج المعونة في الصلات التي تربطها بالاستثمارات الأجنبية المباشرة المحتملة. ويمكن التوصل أيضا إلى الحد من المخاطر من خلال عقد منتديات دولية محايدة لحل الخلافات. وعلاوة على ذلك، وإذ لاحظ العديد من الممثلين زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من البلدان النامية، فقد دعا هؤلاء إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز هذا الاتجاه في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي الأطراف.

٢٢ - يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا على البيئة الدولية وفقا لما أشار إليه بعض المتكلمين. ويعتبر ضعف ميزان المدفوعات والحواجز في طريق التجارة معوقات للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان النامية. ولكي يرتقي الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى أي مستوى جدير بالذكر، لا بد من أن يتمكن عدد من الدول المتوسطة الدخل من إيجاد حل لديونها المتراكمة، ولابد أيضا من تحسين إمكانات الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة.

٢٣ - وبما أن قسما كبيرا من الاستثمار الأجنبي المباشر ما فتئ يتدفق نحو الصناعات الاستخراجية في البلدان النامية، فإن القلق يساور البعض إزاء الأثر الإنمائي للاستثمارات في هذا القطاع. وقد دعا عدة مندوبين إلى توجيه عائدات هذه الاستثمارات لأغراض إنمائية وإلى اتخاذ مبادرات ترمي إلى تشجيع التزام الشفافية في استخدام هذه العائدات. وأشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعكف على وضع برامج للمساعدة التقنية تهدف إلى مساعدة البلدان في هذا الميدان. كما أشير إلى إمكانية زيادة القيمة المضافة الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية من خلال اجتذاب الاستثمارات في الصناعات الثانوية المكملة، بما في ذلك تجهيز الخامات المعدنية.

٢٤ - رأى العديد من المشاركين أن الأحداث الأخيرة التي حدثت في سوق القروض العقارية العالية المخاطر برهنت على أن التقلب ما زال سمة من سمات الأسواق المالية الدولية. وقد أدى الشك الذي رافق هذه الأحداث إلى انكماش مفاجئ في الائتمان لدى البلدان المتقدمة والنامية. وعلى الرغم من صعوبة تقييم الأثر النهائي لمثل هذه الأحداث فإن من الواضح أن البنية المالية الدولية لا تعمل بشكل جيد. وبالإضافة إلى معالجة التحديات النظمية التي فرضتها الأحداث الأخيرة، فإن إحدى المهمات الأساسية تتمثل في استعراض الهيكل المؤسسي والمنهجية وشفافية الترتيبات الحالية لتحديد مستوى المخاطر.

٢٥ - وشدد بعض الممثلين على الصلة بين تعزيز السوق المالية الوطنية والتدفقات الدولية الخاصة. فقد يكون لتنمية سوق الدين أثر كبير في اجتذاب رأس المال الأجنبي والمحلي على السواء وتوجيههما نحو قطاعات حيوية من الاقتصاد كالبنى التحتية. كما يمكن للعمليات التي تستند إلى رأس المال الاستثماري أن تساعد في تنشيط التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد فرص للأعمال بمستويات تمويل منخفضة نسبيا.

٢٦ - وشدد عدد من المشاركين على أن المغتربين قد يسهمون مساهمة هامة في النمو الاقتصادي لبلدانهم الأم من خلال المساعدة في إقامة وإنماء العلاقات في مجال الأعمال بين البلدان الأم والبلدان المضيفة. ولكي يكتب لهذه الخطوة النجاح سيكون من الضروري توفير بيئة ملائمة لقطاع الأعمال. وإضافة إلى ذلك، نوه ممثلون عدة إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون المتعدد الأطراف لتعزيز أثر الحوالات المالية في التنمية. كما أن من الضروري: مواصلة الجهود لتحقيق انخفاض إضافي في كلفة التحويلات، والاشتراك مع المتلقين في

تصميم طرائق لتشجيع استخدام الحوالات المالية في التعليم وإنشاء الشركات الصغرى وتوفير الخدمات الأساسية للمجموعات المحلية وتطوير النظم المالية المحلية.

رابعا – التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٢٧ – أشير إلى أن ما من بلد نجح في خفض مستوى الفقر خلال العقود الثلاثة الماضية دون زيادة التجارة أيضا. وبالتالي فإن الانتهاء في الوقت المناسب من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف التي تدور حاليا والتي ستؤدي إلى الإعمال الكامل للأبعاد الإنمائية لجولة الدوحة يعد عاملا ضروريا لدفع عجلة التنمية وتوفير مزيد من فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر. وقد نوه العديد من المتكلمين إلى أن التوسع المستمر للتجارة الدولية يوفر دفعا هاما للنمو الاقتصادي ويساعد العديد من البلدان على انتشال عدد كبير من السكان من براثن الفقر. كما أشار العديد من الممثلين إلى أن بروز بعض الدول النامية كمحركات إقليمية أو عالمية للنمو قد غيّر جغرافية التجارة الدولية.

٢٨ – وأُعرب بكثرة عن مشاعر القلق إزاء الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وقد ألقى ذلك بظل ثقيل على مصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف وعلى عملية المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وبالرغم من ذلك، قال عدد من الممثلين إن المفاوضات قد أحرزت تقدما يفوق الاعتقاد السائد. وما يزال التوصل إلى نتيجة متوازنة وعادلة وموجهة نحو التنمية أمرا ممكنا إذا تحلى الأعضاء الأساسيون بروح توفيقية وبناءة. وأوضح العديد من المندوبين أن إعمال مبدأي المعاملة الخاصة والتفضيلية وعدم التقيد بالمعاملة بالمثل تماما في المجالات الأساسية من جولة مفاوضات الدوحة يُعَد أمرا ضروريا للغاية.

٢٩ – وأشار عدة ممثلين إلى أنه على الرغم من الحيوية التي تتسم بها التجارة عموما فإنها ما زالت ضعيفة في عدد كبير من البلدان النامية، لا سيما في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالتالي، فإن تسهيل التحول الاقتصادي في مثل هذه البلدان يتطلب التنفيذ الكامل برنامج الدوحة الإنمائي وكماً كبيراً من المساعدة الدولية لتوسيع صادراتها. ومن الضروري فيما يتعلق بالبلدان الأقل نموا أن تتيح البلدان المتقدمة والبلدان النامية القادرة على توفر إمكانية وصول جميع منتجات البلدان الأقل نموا إلى أسواقها دون قيود، وإعفاءها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، تلك الفرصة لها. كما دعا بعض المشاركين الدول المتقدمة إلى تحرير أسواقها وفتحها أمام جميع فئات مقدمي الخدمات من البلدان الأقل نموا بموجب أسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات.

٣٠ - ويرى العديد من المشاركين أن إحدى المسائل الأساسية بالنسبة للعديد من الدول النامية تتمثل في تهيئة الظروف المناسبة في تلك البلدان كيما تتمكن من الاستفادة من فرص التجارة، بما فيها الإمكانات الإضافية التي قد توفرها جولة الدوحة في حال توصلها إلى خاتمة إيجابية. كما أن تحسين القدرة على التفاوض التجاري وزيادة تيسير التجارة، وتحسين رأس المال البشري وإزالة العوائق أمام طلب الإمدادات، وبخاصة ما يتعلق منها بالبنى الأساسية للنقل والاتصالات، تعتبر جميعها عوامل هامة. وبالتالي، فإن تقديم المعونة للتجارة، بما في ذلك بناء القدرات على تصدير الخدمات، أمر ضروري. وقد تم التشديد على أهمية إدماج التجارة في السلع والخدمات ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لا سيما وأن للتجارة أثرا في عملية التصنيع، وتوفير فرص العمل، والتكيف الهيكلي، والسياسة الضريبية.

٣١ - وشدد عدد كبير من البلدان على أن تقديم المعونة للتجارة يزداد باطراد وأن من الضروري المحافظة على هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، ينوي الاتحاد الأوروبي زيادة نفقاته الجماعية في مجال المساعدة المتعلقة بالتجارة إلى بليوني يورو سنويا اعتبارا من عام ٢٠١٠. وعلى صعيد البلدان المتلقية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض التي تتسم قدراتها التجارية بالضعف نسبيا، يبدو من المهم تركيز المعونة المقدمة للتجارة على أولويتين أو ثلاث أولويات وطنية يمكن أن يكون لها عظيم الأثر في نمو التجارة. كما لوحظ أن تقديم المعونة للتجارة لن يحقق النجاح إلا إذا سعت البرامج القطرية ذات الصلة إلى الاستفادة من الخبرات المحلية وتلبية الحاجات الميدانية في مجال الأعمال. وبالتالي، فإن من الضروري استشارة القطاع الخاص عند تصميم مثل هذه البرامج.

٣٢ - ونوه العديد من الممثلين إلى أن تزايد التجارة في قطاع الزراعة يشكل عاملا هاما للغاية بالنسبة لعدد كبير من البلدان. فبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، سيؤدي توسيع نطاق التجارة في منتجاتها الزراعية إلى انعكاسات إيجابية للغاية على التنمية الريفية وتوفير فرص العمل وإدرار الدخل للنساء. كما سيعود ذلك بالكثير من الفائدة على المنتجين الزراعيين الآخرين في المناطق النامية. وبالتالي، كان من الضروري إلغاء إعانات التصدير وغيرها من الإعانات المضرة بالتجارة التي تقدم للمنتجات الزراعية. كذلك فإن التعريفة الجمركية المفروضة على بعض المنتجات الزراعية التي تصدرها البلدان النامية مرتفعة بصورة غير عادية، ولا بد بالتالي من أن تخفض انخفاضا كبيرا. وتعد المفاوضات بشأن الزراعة جانبا أساسيا من جوانب جولة الدوحة.

٣٣ - إن انتشار تحرير التجارة في المصنوعات سيتيح فرصاً كثيرة أمام جميع الشركاء. وأن ازدياد التجارة في المنتجات التي تتطلب عمالة كثيفة سيعود بالنفع على عدد كبير من البلدان

النامية. ومع ذلك، من المحتمل حدوث تدهور في الصناعات غير التنافسية. ومن المهم إدخال اعتبارات الإنصاف في سياسات التكيف الهيكلي لتعويض أضعف الصناعات المتدهورة تأثرا بها. كما أن توفير المرونة في عملية التحرير أمر ضروري لتوفير حيز سياسي يكفي للحفاظ على توازن مناسب بين الالتزامات الدولية للبلدان النامية والسياسات الإنمائية الوطنية المتبعة فيها.

٣٤ - وقال عدة متكلمين إنه في حين تتواصل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن القرارات الأخيرة التي اتخذها بلدان أو مجموعات من البلدان تعمد إلى تقويض النظام المتعدد الأطراف. وقد ظهرت، في بعض البلدان المتقدمة، حواجز جديدة تعوق التجارة، مثل المعايير البيئية والمتصلة بالعمالة والصحة. وعلاوةً على ذلك، فإن انتشار اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية يضعف في الواقع العملي مبدأ الدولة الأكثر رعاية ويقلل اتساق نظام التجارة الدولي. ويرى عدة مشاركين مختلفين أن إنجاز جولة الدوحة سيساعد في وقف اضمحلال قواعد التجارة المتعددة الأطراف وفي استعادة اتساق النظم التجارية الدولية.

٣٥ - وكرر بعض الممثلين التأكيد على ضرورة الحفاظ على الاتجاه الإيجابي الحالي للنمو في العديد من البلدان النامية. وأشاروا إلى أن هذه التطورات الاقتصادية والتجارة في تلك البلدان تحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتأتي بتوقعات اقتصادية أكثر تفضيلاً. ومن أجل التشجيع على استمرار دينامية الجنوب، أصبح من الضروري بالتالي تعزيز التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال أي نتيجة ناجحة لجولة الدوحة.

خامسا - زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٣٦ - أقر كثير من الممثلين بالزيادات الكبيرة التي سجلتها المساعدة الإنمائية الرسمية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. إذ وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٠٦,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥، وهو معدل قياسي، ثم انخفضت إلى ١٠٤,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦. كما ارتفع كثيراً معدل المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بالدخل القومي الإجمالي في جميع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: وذلك من ٠,٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٦. بيد أن عدداً كبيراً من المشاركين أكدوا على أن تلك المعدلات ما زالت غير كافية بالمقارنة مع الاحتياجات، ولاسيما الحاجة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية في جميع المناطق بحلول عام ٢٠١٥. كما أشاروا إلى أن تلك الأرقام لا تزال دون هدف الأمم المتحدة المتمثل في النسبة ٠,٧ في المائة.

٣٧ - وقال بعض الممثلين إن بلدانهم ملتزمة بإدخال زيادات كبيرة على المعونة وإنهم يعتبرون ذلك أمراً هاماً بالنظر إلى أنه انقضى للتو منتصف المدة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد وضع أعضاء الاتحاد الأوروبي هدفين جماعيين للأجل المتوسط لمعدل المساعدة الإنمائية الرسمية مقارنة بالدخل القومي الإجمالي هما ٠,٥٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وشجع بعض المتكلمين الاتحاد الأوروبي على مواصلة اعتبار أفريقيا منطقة ذات أولوية بالنسبة لاستثمارات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكد بعض المشاركين على الجهود الحالية التي تبذلها البلدان الأفريقية للوفاء بالتزاماتها الواردة في توافق آراء مونتيري وفي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تمثل كذلك إطاراً لمواصلة الإجراءات.

٣٨ - واتفق عدد كبير من المشاركين على الحاجة الماسة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ، ولا سيما المقدمة لأقل البلدان نمواً. وتبذل البلدان النامية جهوداً كبيرة للوفاء بالتزامات مونتيري ومن المهم تعزيز هذه الجهود. ويمكن أن تفضي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى حلقة مثمرة من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية واستئصال شأفة الفقر. وعلاوةً على ذلك، فقد ظهرت احتياجات جديدة ذات صلة بالجهود الوطنية الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ في بلدان كثيرة. وأشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تقل عن عُشر المبلغ الذي ينفق عالمياً على الأسلحة.

٣٩ - وأشار عدة متكلمين إلى المؤتمر الدولي المعني بالتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل الذي عقد في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وإلى المؤتمر الثاني المعني بالموضوع ذاته الذي عقد في ساليتياس، في السلفادور، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ورحبوا بالنتائج التي توصل إليها المؤتمران. وأشار أولئك المتكلمون إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان المتوسطة الدخل تتضاءل رغم الادعاء بأن نسبة ٤١ في المائة من فقراء العالم يعيشون في هذه البلدان. وقد رُبطت مبالغ المعونة المقدمة ربطاً شديداً للغاية بمعدلات الناتج المحلي الإجمالي. وأشاروا إلى أن لأفقر البلدان النامية، كما للكثير من البلدان المتوسطة الدخل احتياجات كبيرة في ميداني التعليم والصحة. وأفادوا أن تعزيز التعاون المالي الدولي ضروري لإحراز تقدم سريع في هذه الميادين، وكذلك في البرامج الهادفة للتخفيف من وطأة الفقر. وثمة دعوة إلى إعادة النظر في معايير تقديم المعونة إلى تلك البلدان، بما فيها المقدمة من الشركاء متعددي الأطراف وإلى النظر في وضع آليات جديدة لدعم جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر والتنمية بصفة عامة. ورحب بعض المشاركين بالمساعي التي يبذلها البنك الدولي في ذلك الاتجاه. وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة كفالة توفير معدلات كافية من

الموارد اللازمة للمؤسسة الإنمائية الدولية ولمصارف التنمية الإقليمية وكذلك لزيادة حجم القاعدة الرأسمالية لهذه المؤسسات.

٤٠ - وأكد كثير من الممثلين على أن نوعية المعونة هامة بقدر أهمية كميتها. ولا يزال هناك الكثير مما يجب فعله لضمان إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة ولضمان طول أجلها. كما ينبغي إدماج نسبة أكبر بكثير من المعونة بأولويات الجهة المتلقية ومواءمتها تماماً مع تلك الأولويات. وأشير في هذا السياق، إلى أن أداء المعونة المقدمة كدعم للميزانية في عدد كبير من البلدان كان مرضياً للغاية.

٤١ - وشدد عدد كبير من المتكلمين على أهمية إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. إذ أقر هذا الإعلان التزامات واضحة على عاتق كل من الجهات المانحة والشركاء المتلقين للمعونة تتعلق بالملكية الوطنية والتنسيق والمواءمة بين الجهات المانحة والنتائج القائمة على تحقيق المحصلات النهائية والمساءلة المتبادلة. وسيفضي تنفيذها إلى زيادة فعالية المعونة وخفض تكاليف المعاملات. ومن المقرر عقد منتدى رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، في أكرا، غانا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ليتولى بصورة رئيسية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس بمشاركة كاملة من الشركاء المتلقين للمعونة. وستشكل نتائج ذلك المنتدى أحد المدخلات الرئيسية لجولة الدوحة.

٤٢ - وأشار عدة مشاركين إلى ضرورة إعادة تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية، ولاحظوا ضرورة عدم اعتبار تخفيف عبء الدين أو المعونة الإنسانية المساعدة في حالات الطوارئ بمثابة معونة إنمائية. ولوحظت، في ذلك الصدد ضرورة تنظيم منتدى تمثيلي لإعادة النظر في فعالية المعونة ومعدلات المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشير إلى وجود بعض المساوئ في تغيير التعريف الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، فمن شأن هذا التغيير أن يؤثر في التقدم صوب الأهداف المتفق عليها التي التزمت الجهات المانحة ببلوغها. وذُكر أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستواصل الإبلاغ عن تفاصيل المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة تشمل التخفيف من عبء الدين والمساعدة الإنسانية. ودعا الكثير من المتكلمين منتدى التعاون الإنمائي الذي أنشئ حديثاً إلى الاضطلاع بدور هام في تقييم المساءلة المتعلقة بالمعونة وفعالية المعونة والتقدم المحرز للوفاء بالالتزامات.

٤٣ - وقال عدة متكلمين إن الانتقائية التي تمارسها الجهات المانحة تؤدي إلى وجود ''بلدان تفتقر إلى المعونة'' و ''قطاعات تفتقر إلى المعونة''. فعلى سبيل المثال، لم يتلق عدد من البلدان النامية أو القطاعات مستويات مناسبة من الدعم بالمقارنة مع بلدان أو قطاعات أخرى. ومن الضروري اتباع نهج أكثر توازناً لتصل المعونة بشكل فعال إلى بلدان أخرى.

وأشير إلى أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الزراعة ناقصة وإلى ضرورة النظر في إنشاء صندوق عالمي للتنمية الزراعية الأفريقية. وأكد عدة ممثلين على ضرورة إيلاء التعليم، ولا سيما البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة وتيسير عملية النهوض بها اهتماماً أكثر بكثير من ذي قبل. وأكد آخرون الحاجة إلى تعزيز القدرات الإدارية وتنمية القطاع الخاص. ودعا عدد من المشاركين إلى إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الإنمائية للبلدان الخارجة من الصراع. ومن المهم أن يتحول الدعم المقدم إلى البلدان الخارجة من الصراع من مرحلة الإغاثة الطارئة إلى التنمية، على وجه السرعة على أساس كل حالة على حدة.

٤٤ - ورحب كثير من الممثلين بالتقدم المحرز في مجال مصادر التمويل الابتكارية، ولا سيما مبادرة العمل لمكافحة الجوع والفقر والعمل الذي تضطلع به المجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية. وأكدوا أهمية تعزيز المساعي الراهنة ومواصلة البحث عن مبادرات جديدة. واقترحوا أن يتاح كذلك جزء من الموارد الإضافية الناشئة عن هذه التدفقات الابتكارية للبلدان النامية لأغراض تتجاوز أهدافاً محددة قائمة؛ مثل الاستثمارات المتصلة بالتنمية أو دعم الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. وأشار عدة مشاركين إلى ازدياد أهمية: (أ) رسوم تذاكر السفر الجوي التي تمول عائداتها المرفق الدولي لشراء الأدوية المنشأ حديثا؛ (ب)مرفق التمويل الدولي للتحصين؛ (ج) برنامج الالتزامات المسبقة للسوق لتطوير اللقاحات في المستقبل. ويجمع هذان الأخيران أدوات التمويل القائمة على السوق مع تدخلات القطاع العام بغرض توفير التمويل. ووجهت دعوة إلى بلدان أخرى لكي تشارك في هذه المبادرات. وأكد بعض المتكلمين أن هذه المصادر الإضافية لتمويل التنمية ينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية لا أن تكون بديلا عنها. ومع ذلك، أشير أيضاً إلى أن بعض مصادر التمويل الابتكاري تسجل بالفعل كمساعدة إنمائية رسمية.

٤٥ - واقترح عدة مشاركين بعض المصادر الجديدة لتمويل التنمية: وهي مكافحة التهرب من دفع الضرائب بطريقة فعالة؛ وإعادة نسبة من الموارد التي حصلّتها قنصليات بلدان متقدمة من تقاضي رسوم طلبات الحصول على تأشيرات إلى بلد المنشأ؛ وفرض ضريبة على تحويل العملات. وذكروا أن فرض ضريبة ضئيلة على تحويل العملات تُحصّل من تجار العملات الرئيسية في أسواق القطع الأجنبي يمكن أن يدر عائدات سنوية كبيرة جداً.

٤٦ - وأكد كثير من المشاركين أن التعاون بين بلدان الجنوب يتنامى في عدة ميادين رئيسية. وأن التعاون النقدي والمالي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي يزداد باطراد. وأن أموال مُصدّري النفط على وجه التحديد نشطة في مجال المعونة المقدمة للتنمية. وتتعاون بعض البلدان الآسيوية والعربية، وكذلك بلدان في مناطق نامية أخرى تعاوناً أوثق مع بلدان

أفريقية. وقد أنشئ مؤخراً بنك الجنوب في أمريكا الجنوبية. كما أن المساعدة التقنية آخذة في التزايد. وتقدم المساعدة التقنية فيما بين بلدان الجنوب عدة مزايا، هي: الصلة الثقافية والقرب الجغرافي؛ والتكلفة المنخفضة؛ وزيادة الإحساس بالملكية؛ والتعاون بين الشركاء الذين يواجهون مشاكل إنمائية مماثلة وهي مزايا تؤدي إلى استجابات قد تكون أسهل تكيفاً مع احتياجات البلد المستفيد. ومن المهم تعزيز هذا التعاون. وأكد بعض المتكلمين ضرورة اضطلاع منظومة الأمم المتحدة بدور أكبر في دعم هذا التعاون الثلاثي الأطراف.

٤٧ - وأشار عدة مشاركين إلى ظهور جهات مانحة جديدة. وبالإضافة إلى ازدياد التدفقات من عدة بلدان نامية، أصبحت أيضاً عدة اقتصادات ناشئة جهات مانحة هامة. كما أن المؤسسات الخاصة والهيئات الخيرية التي تقدم مبالغ أكبر مما قدمته في السابق تتعاون تعاوناً مباشراً مع البلدان النامية أو عن طريق منظمات المجتمع المدني.

٤٨ - وأعرب عدد من المتكلمين عن اعتقاده بأن تغير المناخ أتى بأبعاد جديدة من ناحية النظر في مسائل التعاون الإنمائي. وأن هناك صلات هامة تربط تمويل التنمية بتغير المناخ، بما في ذلك عمليات نقل التكنولوجيا، وأهداف المعونة المتعلقة بالتنمية وأولوياتها، والاستراتيجيات الزراعية والصناعية وتوافر الطاقة النظيفة. وسلّم كثيرون بأهمية إيصال معونة إضافية إلى البلدان النامية لدعم المساعي المبذولة للتكيف مع تغير المناخ. ويعد ذلك أمر حاسم الأهمية بالنسبة لأشد البلدان النامية تأثرا بتغيير المناخ حيث يكون الأثر السلبي الناجم عنه أشد ما يكون عليها.

سادسا - الدين الخارجي

٤٩ - أكد عدد كبير من الممثلين أنه تم إحراز تقدم كبير في حل بعض أكثر مشاكل الديون خطورة. وأحرزت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تقدما ملحوظا وقدمت مبلغا قدره ٤٥ بليون دولار إلى ٣١ بلدا لتخفيف عبء الديون عنها. وقدمت المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ما يقرب من ٤٢ بليون دولار للإعفاء من الديون وأدت إلى تخفيض حجم ديون ٣١ بلدا بنسبة تقارب ٩٠ في المائة. ونتيجة لذلك، ازدادت النفقات الاجتماعية في تلك البلدان كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. ورغم هذا التقدم، لا يزال هناك بعض الدائنين الذين لم يقدموا أي تخفيف من عبء الديون المستحقة بذمة البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٠ - وقال عدد من المتكلمين إن مشاكل الديون الخطيرة لا تزال مستمرة في عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل غير المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها عدد

من أقل البلدان نموا. ومن المهم معالجة هذه الحالة عن طريق وضع مبادرات جديدة للتخفيف من عبء الديون. واقترح البعض النظر في إلغاء ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا وذلك من أجل تحرير الموارد لأغراض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار بعض الممثلين إلى أن تكاليف خدمة الديون مرتفعة جدا في عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل، وخاصة عندما يتجاوز معدل الديون الخارجية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١٠٠ في المائة. وقد أدّت هذه الحالة إلى خفض الموارد المتاحة للإنفاق الاجتماعي كما يتضح من الحالة السائدة في العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، أشار البعض إلى أنه من الضروري إيجاد مبادرات متعددة الأطراف لمعالجة الحالات الخاصة في البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما البلدان المثقلة بالديون الواقعة على الجانب الأدنى من مقياس الدخل.

٥١ - واستنادا إلى ما ذكره كثير من المشاركين، لا تزال القدرة على تحمل الديون تشكل تحديا بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. وتقع على عاتق البلدان الدائنة والمدينة على حد سواء مسؤولية كفالة القدرة على تحمل الديون. ومن الضروري بالنسبة للبلدان المقترضة أن تضع وتطبق استراتيجيات شاملة لإدارة الديون. وهذا من شأنه أن يقلل من مخاطر تكرار الوقوع في براثن الدين. ومن المهم أيضا أن تنظر الجهات الدائنة من القطاعين الرسمي والخاص في مسألة القدرة على تحمل الديون والآثار المترتبة على سياساتها الإقراضية. ويعد إطار القدرة على تحمل الديون المعمول بها في مؤسسات بريتون وودز أداة قيِّمة لتقييم المخاطر المتعلقة بالديون الخارجية. وأتاحت أيضا الفرصة للنظر في الديون الخارجية بمنظور طويل الأجل ولتقييم سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية.

٥٢ - وشدد العديد من المتكلمين على أن تحليل القدرة على تحمل الديون يشكل أداة حاسمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخفيف عبء الدين. وأن، من الأهمية بمكان، ربط القدرة على تحمل الديون بالقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي إعادة النظر في إطار القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك النظر في عوامل مثل الطابع الخاص بالبلد فيما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون؛ وتوفير مرونة أكبر في تحديد وتنفيذ عتبات تلك القدرة؛ واختبار سيناريوهات الديون التي تشمل الصدمات الخارجية المحتملة؛ وتجنب استخدام مؤشرات حكم ذاتية. وفيما يتعلق بالبلدان المثقلة بمبالغ كبيرة من الدين العام الداخلي، ينبغي إدخال ديناميات الدين العام الداخلي في تحليل قدرتها على تحمل الدين.

٥٣ - وأشار عدة مشاركين إلى أنه مع تحرير أسواق رأس المال، يصبح من الصعوبة بمكان على البلدان المتوسطة الدخل السيطرة على تدفقات رؤوس الأموال. ويتسم جزء كبير من هذه التدفقات بطابع دوري وبكونه معرضا لعدم الاستقرار. وفي كثير من الأحيان، يكون الدين العام الداخلي في تلك الحالات كبيرا أيضا. وقد ساهمت هذه الظروف مجتمعة في عدم الاستقرار وزيادة أهمية إدارة الدين العام بصورة فعّالة، بما في ذلك تحسين إطار القدرة على تحمل الديون المعمول به في صندوق النقد الدولي لتحديد إمكانات الملاءة ومشاكل السيولة على نحو أفضل. وأشاروا أيضا على ضرورة تحلي الدائنين بمزيد من الحصافة، وتحسين أداء النظام الذي تتبعه وكالات تحديد الجدارة الائتمانية بالنظر لاحتمال تغير الظروف الاقتصادية الراهنة مما يؤدي إلى إمكانية حدوث مشاكل خطيرة في المستقبل ومن الضروري أيضا أن يعمل صندوق النقد الدولي على توعية الدائنين والمدينين على السواء بالمخاطر المتعلقة برؤوس الأموال الخاصة.

٥٤ - وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية تجنب مخاطر العملات المرتبطة بتراكم مبالغ طائلة من الديون بالعملات الأجنبية. وفي هذا الصدد، أكد المشاركون على أهمية الأدوات التي تستهدف التخفيف من حدة المخاطر استنادا إلى الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف، فضلا عن الحاجة إلى تحسين تصنيفات الدين بالقياس إلى مرتبة الاستثمار عن طريق إصدار سندات مقابل الدين وغيرها من الآليات.

٥٥ - وكرّر العديد من المتكلمين التأكيد على أهمية إدارة الدين على نحو كاف. وأشاروا إلى أن المساعدة التقنية في هذا المجال أمر في غاية الضرورة والأهمية بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل. وأشار بعض الممثلين إلى أن هناك متأخرات في مؤسسة مالية دولية أو أكثر متراكمة بذمة العديد من البلدان النامية وينبغي إيجاد سبل لتسوية أوضاعها. ومن الحيوي أيضا أن يمتنع الدائنون السياديون عن بيع المطالبات المستحقة بذمة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لأن ذلك يحوّل هذه الموارد عن وجهتها في مكافحة الفقر.

٥٦ - وأشار عدد من المشاركين إلى ضرورة وجود آلية لحل مشكلة الديون السيادية تكون فعالة، وفي حينها، وتشمل جميع الدائنين. وأُقترح أن يواصل صندوق النقد الدولي إيجاد آلية لإعادة هيكلة الديون الدولية تنطوي على هذه السمات. ولوحظ أن التحكيم في مسائل الديون على غرار ما ورد في الفصل التاسع من قانون الإفلاس في الولايات المتحدة يمكن أن يؤخذ أيضا في الاعتبار كأداة مناسبة للتعامل مع مشاكل الديون السيادية. واقترح أحد الممثلين إنشاء لجنة دولية للديون تشرف عليها الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي

والاجتماعي تتناول قضايا الديون الخارجية على البلدان النامية. وأشار متكلمون آخرون إلى هذا الاقتراح.

سابعا – معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٥٧ – أعرب العديد من المتكلمين عن الرأي بأن البنيان المالي الدولي بحاجة إلى إصلاح. ولا يزال عدم الاستقرار سمة من سمات النظام المالي العالمي. ولا تزال هناك أوجه تفاوت كبيرة على الصعيد العالمي. وعلى المستوى الكلي، تتدفق تحويلات مالية صافية كبيرة من الجنوب إلى الشمال، ويحدث تراكم مفرط من الاحتياطيات الدولية في عدد كبير من البلدان النامية. وقال عدد من الممثلين إن الحاجة تدعو إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في الاقتصادات الرئيسية، وإلى قدر أعلى من الشفافية في عمليات المؤسسات المالية، لا سيما في حالة الأدوات المالية الجديدة، ووضع أنظمة مالية أقوى، بما في ذلك وضع أنظمة خاصة بالصناديق التحوطية.

٥٨ – وشدد عدد من الممثلين على أن المشاكل المنظومية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لتعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، تعتبر أساسية عند النظر في تمويل التنمية، وينبغي معالجتها في مؤتمر الدوحة، وهي تشمل: المسائل المتعلقة بإدارة الاقتصاد العالمي، وبعبارة أخرى، من يضع قواعد اللعبة ويشرف عليها؛ وجود كيانات تتمتع بأكبر قدر من الشرعية؛ والمشاركة الفعالة للبلدان النامية في بناء البنيان المالي الدولي؛ ومساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منطقتها والشراكة الفعالة لهذه المنظمات مع المؤسسات العالمية؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة من المؤسسات الرئيسية في عملية التمويل لأغراض التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور السريع نحو التكامل العالمي للأنشطة الاقتصادية.

٥٩ – وقال عدد كبير من الممثلين إن البلدان النامية مهمشة في المناقشات المالية الدولية الرئيسية التي لها أثر كبير في اقتصاداتها. ومن الأهمية بمكان أن يكون للبلدان النامية صوت فعال في جميع المحافل ذات الصلة التي يكون لقراراتها تأثير عليها، بما في ذلك المؤسسات التي تضع المعايير والقواعد باعتبار أن عدم التمثيل الكافي للبلدان النامية يؤثر في شرعيتها ومصداقيتها وفعاليتها. وفي هذا الصدد، كانت مجالس مؤسسات بريتون وودز تنظر في مسألة منح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية صوتا وقوة للتصويت. ومن الضروري أن تؤدي هذه الاعتبارات على الفور إلى زيادة كبيرة في قوة التصويت، ومشاركة هذه البلدان بفعالية بوسائل منها مضاعفة أصواتها الأساسية.

٦٠ - ولوحظ أن منع حدوث أزمات مالية وإدارتها لا يزالان يُشكلان بُعدين في غاية الأهمية بالنسبة للمسؤوليات التي يضطلع بها صندوق النقد الدولي. وأكد عدد من المشاركين على ضرورة تزويده بالأدوات الملائمة، وبخاصة تزويده بمرافق مالية مناسبة ذات موارد كافية تسمح بالاستجابة السريعة للأزمات المالية التي تحدث في البلدان النامية. وشدد بعض المتكلمين على أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الترتيبات النقدية والمالية الإقليمية، وخاصة أنها تشكل أول عائق لاحتواء الأزمات.

٦١ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية تعزيز التماسك فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية وداخل المؤسسات نفسها. وينبغي أن يصاحب التماسك في صياغة السياسات في هذه المؤسسات تماسك وتنسيق بين الشركاء في التنمية في الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. ولوحظ أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا في تقييم نموذج التنمية الحالي. ولوحظ أن تغير المناخ يشكل تحديا جديدا وأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في ذلك المجال. ومن المهم التوصل إلى رؤية متكاملة، وتتمتع الأمم المتحدة بالشمولية المطلوبة لتقييم نموذج التنمية ولكن يتعين عليها كيما تحافظ على شرعيتها أن تحسّن فعاليتها الشاملة في مجال التنمية. لذلك، ينبغي للأمم المتحدة، أن توفر التوجيه العام في حين يتم وضع الجوانب التقنية للسياسات في المحافل المناسبة.

٦٢ - وأكد العديد من الممثلين على أهمية تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وقد أُحرز شيء من التقدم منذ مؤتمر مونتيري من خلال إنشاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهي هيئة فرعية جديدة، تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، فإنه من الضروري تكثيف وتوسيع العمل في هذا المجال. ومن الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص. تعزيز التعاون من أجل تقليل فرص التهرب من دفع الضرائب عبر الحدود، والتهرب الضريبي، وزيادة الشفافية في المعاملات المالية الدولية للحد من هروب رؤوس الأموال، والحد من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وثمة مهمة إضافية تتمثل في وضع آليات لإعادة عائدات الفساد التي تستثمر في الخارج إلى بلد المنشأ. واقترح بعض المشاركين رفع مستوى لجنة الخبراء إلى هيئة حكومية دولية كاملة أو إنشاء منظمة دولية جديدة معنية بالضرائب.

ثامنا - المثابرة على العمل

٦٣ - أبرز العديد من الممثلين أهمية استمرار جميع أصحاب المصلحة في المشاركة الكاملة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء

مونتيري المقرر عقده في الدوحة، قطر، في عام ٢٠٠٨. وكان ثمة تقارب في الآراء بضرورة رؤية تمويل عملية التنمية في سياق الحالة الاقتصادية والسياسة المتغيرة في العالم ومراعاة التحديات الاستراتيجية الجديدة والقضايا الناشئة. إلا أن تنفيذ جميع الالتزامات القائمة المتفق عليها في مونتيري لا يزال يشكل أولوية. وفي هذا الصدد، اقترح العديد من الدول الأعضاء تعزيز الترتيبات المؤسسية اللازمة لإجراء متابعة حكومية دولية لعملية تمويل التنمية.